

بلديات

بلدية قعقعية الصنوبر VS
مزعة النابلسي

أمال خليل

على الرغم من قرار محافظ الجنوب منصور ضو، في 31 كانون الأول الماضي، القاضي بإقفال مزعة النابلسي في قعقعية الصنوبر نهائياً بالشمع الأحمر بسبب مخالفتها للقوانين. تواصل النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب منح الشركة اللبنانية للتجارة العامة - نابلسي إخوان مهلاً إضافية لتسوية وضعها. وكان ضو نفسه قد وافق على أكثر من طلب استرحام قدمته الشركة لإعطائها مهلاً محددة لإخراج رؤوس المشاية التي تؤويها داخل المزعة. لكن تبين أن الشركة تستقدم المزيد من المشاية إليها لفرض أمر واقع. في ضوء ذلك، أقفل ضو الباب نهائياً أمام طلبات الاسترحام، موعزاً إلى القوى الأمنية بإقفال المزعة فوراً. إلا أن النائب العام الاستئنافية في الجنوب القاضي رهييف رمضان، أشار إلى فصيلة عدلون بالترتيب، مانحاً النابلسي مهلاً جديدة يمددها منذ منتصف أيلول الفائت.

في هذا الوقت، تقدمت شركة النابلسي في مطلع أيلول الفائت باستدعاء أمام مجلس شورى الدولة ضد بلدية قعقعية الصنوبر (قضاء الزهراني)، بشخص رئيسها قاسم صالح، لإبطال «القرار الصادر عن البلدية القاضي بعدم الموافقة على الترخيص لمزعة الأبقار الواقعة على العقار رقم 469 ضمن نطاقها العقاري». وبحسب نص الاستدعاء، فإن البلدية «لم تبلغ الشركة بشكل أصولي لغاية اليوم برفضها الترخيص. وعليه، يكون الاستدعاء الراهن مقدماً ضمن المهلة القانونية». ويستعرض كيف تشغل الشركة العقار بوضع وإيواء المواشي التي تستوردها من الخارج تمهيداً لبيعها في السوق المحلي، وذلك في بناء قائم على العقار تستعمله الشركة بموجب ترخيص صادر عن البلدية بتاريخ 2006 ومجدد في 2012».

في عام 2013، تقدمت الشركة بترخيص إنشاء واستثمار مزعة للأبقار. البلدية أحالت الطلب إلى وزارتي الصحة والبيئة لإبداء الرأي لكونها لا تملك الصلاحية. بموجب، كشفت مصلحة الصحة في الجنوب التابعة لوزارة الصحة على المزعة و«تبين لها أنه لا يوجد أي بناء قريب من المزعة، لتخلص الى القول: لا مانع من المباشرة بالترخيص». كما ورد في الاستدعاء. أما وزارة البيئة، فقد أجرت كشفاً وتبين مطابقة المزعة للقانون الذي يشترط ابتعاد المزعة عن أقرب تجمع سكني بـ 550 متراً، بينما المزعة تبعد 679 متراً». وفي نيسان الفائت، أجرت الوزارة فحصاً جديداً، وافقت بموجبه على الترخيص». وعليه، وجدت الشركة أن «قرار البلدية باطل لأنه علل رفضها تقربه من الأماكن السكنية ووجود أراض مفرزة للسكن قريبة جداً منها. ولم تقم البلدية بإثبات ما تدعيه». اللافت أن الشركة عللت شكواها بالتكاليف الباهظة التي تكبدتها لإنشاء المزعة. علماً بأنها حتى الآن تقوم بتشغيلها والاستفادة منها. ختاماً، طالب بقبول الاستدعاء «لمخالفة هذا القرار للقانون والأنظمة المرعية الإجراء».

ويوضح رئيس البلدية قاسم صالح أن الترخيص الذي منحه للشركة كان لإنشاء «هنغار» كمستودع أعلاف. لكن «الهنغار» تحوّل على نحو تدريجي إلى منشأة كبيرة ومزرعة مواش وهو ما لا يلحظه الترخيص. وتوقف عند المعادلة التي تحاول الشركة فرضها: فرض المنشأة كأمر واقع، ثم التوجه لنيل التراخيص اللازمة، ما يصبح كأنه تسوية للمخالفة التي باتت في حكم الواقع. الاستدعاء لم يشر إلى دور محافظ الجنوب علماً بأنه صاحب القرار بعدم الترخيص والإقفال الفوري بالشمع الأحمر. مصادر المحافظ استعرضت جملة الخطوات التي أدت إلى القرار، مشيرة إلى أن المجلس الصحي في المحافظة المؤلف من التنظيم المدني ومكاتب الزراعة والبيئة والصحة، جزم برفض الترخيص. في حين أن تقارير الصحة والبيئة الواردة في الاستدعاء لا تعدو كونها آراء استشارية فنية غير ملزمة.

ماركس ضد سبنسر

أية عدالة اجتماعية؟

غسان ديبه

«إن حق العمل، في المنطق البورجوازي، هو تملك نصيب بالنس»

كارل ماركس

عندما دعيت لأكون مشاركاً في ندوة الأسبوع الماضي، في الذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، في احتفال النيال حول موضوع «العدالة الاجتماعية»، تقصدت أن أطرح الموضوع منذ البداية في سياق النظام الرأسمالي وظاهرة تزايد عدم المساواة في الثروة والدخل في السنوات الثلاثين الماضية في الولايات المتحدة والعالم، بدلاً من أن أطرح الموضوع من الجوانب الأخلاقية والقانونية والإنسانية والفساد وما إلى ذلك من مقاربات تفصل بين مفاهيم وإمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية وبين سياق الأنظمة الاقتصادية. فإذا أخذنا مفاهيم حق العمل وحق السكن التي يمكننا الحديث عنها حتى الثمالة، قد تبدو للوهلة الأولى بديهية، إذ يتساءل الكثيرون «أليس من حق الجميع أن يستمتعوا بهكذا حقوق؟»، ربما، ولكنها غير ممكنة ولا هي محققة في الدول الرأسمالية، التي نظرياً تعتمد العدالة فيها على المساواة في المشاركة في السوق وفي أفضل الأحيان على مبدأ تكافؤ الفرص وليس على العدالة في النتائج. والإجابة في الواقع المعيش تأتي من البطالة المستشرية في أوروبا معقل الرأسمالية بين الجميع وهي الأعلى بين الشباب. إذاً، فلندع الشباب الإسباني واليوناني والإيطالي يجيبوننا عن بديهية حق العمل (تبلغ البطالة بين الشباب في هذه الدول 49 و54 و44 بالمئة على التوالي).

ذكرت في أحد تدخلاتي في الحوار أن وضع عدم المساواة

(وبالتالي اللاعدالة) بلغ حداً في الولايات المتحدة بحيث أدى إلى أن يكون ليس هو فقط بعداً ذاته موضوعاً أساسياً على أجندة الانتخابات الرئاسية، بل إن أحد أهم المواضيع في الحوار المتلفز الأول بين المرشحين الديموقراطيين الذي جرى في 13 أكتوبر كان هو التفاضل بين الرأسمالية والاشتراكية. هذا الأمر يحدث لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة حيث تربت أجيال متعاقبة على العداوة وحتى الخوف من كلمة الاشتراكية. اليوم المرشح الاشتراكي بيرني ساندرز ينافس هيلاري كلينتون ويسبق المرشح الجمهوري الأول الذي يشغل العالم دونالد ترامب بـ 9 نقاط مئوية!

لقد كان الجمهور في الذكرى مرتاحاً لهذا الطرح، فاليوم، وبعد 25 عاماً على انتهاء الحرب الباردة، لم تعد الاشتراكية مرتبطة بمعسكر سياسي - عسكري كما كانت، بل ترتبط بمقاربتها لتحقيق آمال الأفراد والشعوب في الرفاه والعيش وتحقيق الذات، والكثيرون يرون أن الرأسمالية بدأت تفشل في تحقيق هذه الآمال، إلا لقلّة بدأت منذ ثلاثين عاماً تستولي أكثر فأكثر على الثروة وتحرم غيرها. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تجمدت الأجور، في حين تضاعفت حصة ثروة الـ 1% ثلاث مرات، وأصبحوا يمتلكون من الثروة بقدر ما يمتلك الـ 90% الأدنى من الناس. وهذا ينطبق، وإن بوتيرة أقل في بعض الأحيان، على أكثرية الدول الرأسمالية في

العالمين المتقدم والنامي، وهذا التحول ليس محايداً، إذ في المقابل تحرم أعداد متزايدة، حتى من الطبقة الوسطى (فخر الصناعة الرأسمالية)، من التعلم والصحة والعمل، والسكن والدخل اللائقين وضمانات التقاعد المختلفة.

في استطلاع لمركز بيو للأبحاث في 2011، وهو من أهم مراكز استطلاع الرأي في الولايات المتحدة، تبين أن الألفين الأميركيين (millennials) - الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً) ينظرون بإيجابية أكثر إلى الاشتراكية (49%) منها إلى الرأسمالية (46%). كما أن استطلاعاً آخر هذا الشهر من قبل Yougov بين أن الديموقراطيين في الولايات المتحدة يفضلون الاشتراكية على الرأسمالية بعدما كانوا في أيار الماضي متساوين، حصل ذلك بعدما توسعت حملة ساندرز. وهذا يمتد حول العالم، وخصوصاً بعد أزمة 2008 حيث وضعت الرأسمالية على المحك والمساءلة ومقدرتها على الاستمرار. في هذا الإطار، ربما ضاع العالم وحتى الكثيرون من الصينيين وبعض اللبنانيين حتى في تفسير ما حدث في الصين منذ 1978 «هل هي رأسمالية بحتة، والصينيون بمن فيهم الشيوعيون ينتظرون الفرصة السانحة لإعلانها؟ أو هل هي رأسمالية الدولة التي تستفيد منها حفنة من السياسيين الذين يتقنعون بلثام الشيوعية حتى إشعار آخر؟». هي لا هذه ولا تلك. اليوم، يقوم الحزب الشيوعي الصيني بإعلام وإفهام الجميع ومنهم الكثير من المنتمين

الى الحزب بأن الماركسية هي الفكر المسير لبرامج الحزب والدولة السياسية والاقتصادية والقانونية وحتى الثقافية.

لم يطرح ماركس نظرية حول العدالة، لكنه أشار إلى الظروف التاريخية لتطور الإنسانية نحو مجتمع حرحر الإنسان من الشح الاقتصادي والاستغلال الطبقي والاعتراق المجتمعي والإنساني. وفي

إطار حق العمل، قال ماركس في «الصراعات الطبقة في فرنسا» إن «حق العمل يتطلب السلطة على الرأسمال، وهذا يتطلب بدوره الاستحواذ على وسائل الإنتاج... ما يتطلب في النهاية إلغاء الرأسمال والعمل للمأجور والعلاقة المتبادلة بينهما». اليوم، مؤشرات العدالة الاجتماعية تتراجع والشعوب وشباب القرن الواحد والعشرين يسحقهم الرأسمال المالي المعولم، ولكن أمامهم خيار وحيد أن يعيدوا إنتاج ثورة جديدة ضد هذا الرأسمال. حتى الولايات المتحدة، يقول ساندرز، بحاجة ليس إلى أقل من «ثورة سياسية» لتحقيق التغيير الذي أساسه انتزاع السلطة من أصحاب المليارات وإعادة توزيع الدخل والثروة من أجل مجتمع أكثر عدالة، لأن أقل من ذلك، وحتى لو تغير النظام الضريبي لينال الأغنياء نصيباً أكبر منه، لن يحدث إلا تغيير طفيف في توزيع الدخل والثروة. إذا ترتب بداية تحقيق العدالة الاجتماعية، حتى لا نخاطر بالسقوط في الشعبوية، بتحقيق ثورة نحو الاشتراكية والظروف الموضوعية، اليوم هو أفضل من تلك الأيام التي واجهها الذين أطلقوا شعلة الاشتراكية في القرن العشرين، هذه الشعلة التي قد تخفت أحياناً، إلا أنها لن تنطفئ لأن مستقبل العالم يعتمد عليها لتحقيق ما قال عنه ماركس بأنه البداية الحقيقية للتاريخ الإنساني، وعندما سنتج مفاهيم جديدة للعدالة خارج إطار الحاجة الاقتصادية والمجتمع الطبقي.

«ثورة سياسية» لتحقيق
التغيير الذي أساسه انتزاع
السلطة من أصحاب المليارات

السلطة من أصحاب المليارات

كان حجم «البهدلة»
مخففاً على «عابري»
نفق المطار
(هيثم الموسوي)

خانقة. وقد سجل «طوفان» غير مسبوق في منطقة كنيسة مار مخايل في الضاحية الجنوبية فضلاً عن «حي الجامعة» و«حي السلم» اللذين «غرقا» بالسيول. وسجلت زحمة سير خانقة من نهر الموت باتجاه الصالومي والدكوانة، إضافة إلى زحمة سير في المكلس وجسر الواطي والحازمية /طلعة جسر الباشا وغيرها من المناطق بسبب تجمع للمياه على الطرقات.

يُستبعد ان يكون القرار الظني قد صدر بعد، على الرغم من مرور أكثر من سنة ونصف سنة على الادعاء. وفيما كان حجم «البهدلة» مخففاً على «عابري» نفق المطار، أمس، مقارنة بالمرات السابقة التي احتجزوا فيها لساعات مهددين بالاختناق، بلغت الإهانة «أوجها» في شوارع بيروت وضواحيها التي غصت بالمياه وعرقلت مسار السيارات ما تسبب بزحمة سير



«هاية»



وزارة الخارجية، والكَم الأكبر من المعاملات مع وزارة المال من تصاريح مالية وضريبية مختلفة.

لا حاجة لاستحضار الخيال لمعرفة حجم الإيصالات الصادرة مقابل كل خدمة، وخصوصاً أن هناك الكثير من الخدمات الاحتكارية التي تقدمها لبيان بوست ولا يمكن إجراؤها في الإدارة الرسمية مباشرة مثل الإقامة للمعاملات في الخدمة المنزلية، ورسوم الجامعة اللبنانية. مصادر في الجامعة تقول إن لبيان بوست كانت تجمع قبل إثارة الحادثة، لحساب جمعية «حماية»، مبلغ 500 ألف ليرة يومياً من معاملات تسجيل الطلاب.